ولقد الا ان يقال ان معرفة الاحكام الاعتقادية بالبرهان راجعة الى معرفة الله تعالى وعلى ما قيل من ان موضوع علم الكلام هو ذات الله تعالى فقط ولك ان تقول المراد بالحق هو الله تعالى وهو المناسب للمدعى والباقي مثل ما عرفت ولو قال والعمل عطفا على المعرفة او ترك قوله للعمل به وعطف الخير على المعرفة لكان اظهر واوفق بسياق ثم المراد بالخير اعم من الفعل والترك والشركة خير والعمل اعم من الكسب وغيره لكن لا بد من تخصيص الخير بالواجب ليصح قوله والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه وينبغي ان يعلم ان كون المنعم عليه ما ذكر انما يصح على تقدير البدل او الصفة المبينة واما على تقدير الصفة المقيدة فلا الا ان يبنى الكلام عليه ارتجالا او يقال اراد الاعم فما قيل

التوصيف وبعده قوله وكان المقابل له من اخل احدى قوتيه وكذا من اختل كلتا قوتيه معا والمراد بالاختلال هو الاختلال صفة فقط بقرينة قوله والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه الا ان ذكر العمل والعلم فلان من اختل ذات احدى قوتيه ليس كذلك قوله والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه والمراد بالفاسق ههنا هو العاصي او المراد بالعصاة فيما سبق هو الفساق فيتوافق الكلامان وتم التقريب لكن على التوجيه الاول لا يتم تقريب قوله تعالى في القاتل عمدا الا انه انما يدل على كون الفاسق مغضوبا عليه فقط لان القتل فسق ولا يدل على كون العاصي مطلقا مغضوبا عليه وهو المدعى ح ورد عليه على كل تقدير انه ان اراد ان كل مخل بالعمل فاسق مغضوب عليهم فهو ممنوع ولا يدل عليه ما ذكره من الدليل وان اراد ان بعض المخل بالعمل كذلك فهو مسلم لكن لا يصلح لكبروية الشكل الاول قوله امين اسم الفعل الذي هو استجب المفهوم من كلام العلامة التفتازاني والمحقق الشريف المرجاني ههنا ان جمهور النحاة ذهبوا الى ان اسماء الافعال وضعت لالفاظ الافعال انفسها من حيث دلالتها على معانيها لا المصادر بها فاسماء الالفاظ محمول على

على ظاهره وقال بعضهم انها وضعت لمصادر الافعال السادة مسدها حتى قال الزجاج ان آمين اسم للاستجابة واسم للسكوت فاسماء الافعال محمول على المسامحة قصر اللسانة هكذا حقق الكلام وجمع الشكوك والاوهام قوله على من جد في الهرب من التقاء الساكنين سواء كان على حده او على غير حده واما على من هرب من التقاء الساكنين على حده فبنى على الفتح لالتقاء الساكنين هذا علة لاختيار الحركة في البناء واختيار الفتحة اما لاول فظ واما الثاني فلان الفتحة تناسب ما يدفع بها وهو السكون واما اصل البناء فلم يذكر علته وهو شبهه بالفعل بحسب المعنى فظهر سقوط ما قيل ان العلة لا تقتضي الا البناء على الحركة واختيار الفتح للفتحة في لفظ ايخ استعاله جدا لانك قد عرفت انه لا يكون علة لاصل البناء ويكون علة لاختيار الفتح ايضا قوله وقال انه كالختم على الكتاب اي قراءة امين بعد الفراغ كالختم عليه والنفس امين كالختم وهو الموافق للحديث على رضاه وما يحصل من الختم بناسبه ما قيل من ان وجه الشبه انه يحفظ الدعاء عن فساد الذي هو الخيبة كما ان الختم يمنع الكتاب عن فساد الذي هو ظهوره على غير من كتب اليه وقيل وجه الشبه انه يمنع الدعاء عن عدم الوصول الى الله تعالى كما ان الختم يمنع الكتاب من عدم الوصول الى المكتوب اليه لانه لا ظهار على الغير فكلمة عن المكتوب اليه مصلحة له فيه وفيه نظر لانه ان اراد بعد الوصول الى الله تعالى عدم سماعه تعالى للدعاء فهو ظاهر الفساد وان اراد عدم القبول فلا يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به فلا يكون وجه شبه على انح يرجع الى ما ذكرا ولا لان كون الظهور فسادا انما تصور بترتب شيء عليه بناء على غرض الكتاب مثل الكتم وعدم الوصول الى المكتوب اليه قوله لم تنزل بالتاء لتأنيث سنح المضاف ووجه بان مثلها في تقدير سورة اخرى تماثلها وبان المثل الكتب التأنيث من المضاف اليه اذ اصح حذف المضاف باسناد الفعل الى المضاف اليه كما في سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)